جامعة الجزائر
كلية الحقوق

المجلة
الجزائرية
للعلوم القانونية الإقتصادية والسياسية

عدد خاص : قانون الأسرة

الفهرس

كلمة العدد.....5

أ . لموشي عادل

الكشف الطبي قبل الزواج وأثره على الرضا وفق قانون الأسرة الجزائري والفقه الإسلامي.....7

د . إلغات ربيحة

الطلاق بالإيلاء بين أحكام التشريع الإسلامي والقانون.....29

أ.د . ولدخسال سليمان

سلطات القاضي في الطلاق التعسفي.....61

أ.د . تـبـوب فـاطمـة الـزهـراء

التعسفات المتعلقة بالزواج وانحلاله.....75

أ . مـوالفي ســامية

آليات الحماية للطفل في ظل القانون رقم 15 - 12 المؤرخ في 15 /07/ 2015.....107

أ . تومي أكلي/ أ . مدني هجيرة

منهج الاستدلال القضائي بمبادئ الشريعة الاسلامية في التشريع الجزائري 143

أ.د.تومي أكلي

أصول المنهج العلمي وتطبيقاتها في المنهج الاجتهادي المالكي.....259

أ.د. بن قوية سامية
الصلح في قانون الأسرة الجزائري إشكالات شرعية وقانونية.....319

أ . غناي زكية
عمل الزوجة وأثره على الحقوق الزوجية.....351

أ . حواس فتحية
السلطة التقديرية للقاضي في قضايا الأسرة.....369

كلمة العدد

أ.د . عبد الفتاح تقية
رئيس لجنة التكوين لتخصص قانون الأسرة

يسرني أن اضع مابين أيادي القراء من أساتذة وباحثين ومختصين وطلبة ومهتمين في مجال القانون بصفة عامة ،و قانون الأسرة بصفة خاصة هذا العدد الخاص الذي يتضمن مجموعة من مقالات ،ودراسات في مجال قانون الأسرة لأساتذة مختصين،وقد راودتني فكرة جمع مقالات والدراسات المختصة في هذا المجال والتي يتضمنها هذا العدد وهذا منذ مدة،ولكن كنت ألتمس الزمن و الفرصة المتاحة لهذا الغرض ومنه تحديدا تواجدي في عضوية هيئة التحرير لمجلة العلوم القانونية و الاقتصادية و التي كلفتني هذه الأخيرة بالرقابة و الاشراف على مواضيع التخصص (قانون الأسرة).

حيث انساق اختياري و رغبتي لفكرة العدد الخاص لطبيعة وخصوصية المواضيع و منه إضافة رصيد من التجربة من خلال لجنة التكوين لقانون الأسرة وعضوية هيئة التحرير ،وبالتشاور مع السيد/عميد الكلية و رئيس قسم المجلة اقتنعنا بالفكرة إلى أن استوت على سوقها، فبدأت بالجمع عن طريق المواضيع المعروضة للنشر في مجلة الكلية من خلال حصر مواضيع التخصص في مجال الاسرة حيث تعد أول باكورة عمل في هذا الصدد إذ أتمنى من الأساتذة المختصين بذل المزيد من نشاطهم العلمي في هذا الشأن حتى نشجع الاختصاص ،وعليه فقد يلاحظ القارئ الكريم أن المواضيع مرتبطة بفقه الشريعة الاسلامية من حيث الاثراء لمواضيع قانون الاسرة ذلك أن معرفة أحكام الفقه الاسلامي هي من الضرورات التي تبنى عليها المعرفة الحقوقية باعتبار أن المشرع الجزائري من خلال مواد التقنين أحال لفقه الشريعة الاسلامية الغراء مبادئا وأحكاما و مفصلات،وهذا النوع من الرجوع إلى مفصلات الفقه الاسلامي يعد من اصول الاحالة في التشريع لكون ان المشرع ما تعلق بمسائل الشريعة الاسلامية يريد التأصيل والتعضيد والتأسيس لها مما يتطلب منه الاحاطة بخبايا الاصول والقواعد المعتمدة لدى المذاهب

في الاستدلال التي تعد شحذا للملكة القانونية لدى الدارس سواء كان طالبا أو قاض أو محام.

و إن الهدف من هذه الدراسات ،و المقالات و التي نشرناها في هذا العدد الخاص أو اللاحقة هو إيجاد أرضية تمكن الدارس لقانون الأسرة تأصيل القاعدة القانونية تأصيلا فقهيا ،و بالتالي تحديد مدى موافقة القاعدة القانونية مع أحكام فقه الشريعة الاسلامية الغراء.

ومنه نرى أن دراسة القانون تخدم الشريعة -بلا شك- لأن القانون في مجمله يمثل الفكر الانساني في سموه و رقيه حيث يتجرد ليضع مبادئ تقيم العدل، ويقرر نصوصا تحقق النصفة بين المظلومين،وهذا الفكر- بما يتمخض عنه من تلك السمة،ويتطلع إليه من هذه الغايات النبيلة - إنما يمثل الموئل الأكبرلمن يلتمسون عنده الحل،ويقصدون نصوصه طلبا لتفريج ما يعترض من حياتهم من مآزق وكروب،فإذا تمت دراسته وجرى تحليله وتم إحصاء مايعتريه من النقص،عند التطبيق أو القصور في مجال العمل،أو حين تظهر الدراسة ما قد يبدو عليه من انفصام من المقاصد التي تمت صياغته لتحقيقها،والواقع الذي قد يتغير ليصبح في واد،ونصوص ذلك القانون في واد آخر.فإن كل ذلك من شأنه أن يظهر ابتداء مدى ما يتمتع به شرع الله من جودة الصياغة، وأحكام الصنعة التشريعية التي جعلته قادرا على استيعاب كل ما يتفتق عنه العصر، بل وكافة العصور من تغيرات و تطورات إلى يوم الدين.

إن المقارنة الاولية لن يتسنى إدراكها إلا من خلال الدراسة التأصيلية لان القصد منها ليس مجرد السرد الفقهي للمسائل التي تشكل بناء الموضوع بل إظهار ما في التشريع الاسلامي من المبادئ التنظيمية التي تستند على اصولها الشرعية و تشتمل-في نفس الوقت-على السمات التي تجعلها ملائمة للتطبيق،بما يفوق القوانين الوضعية في استيعاب المستجدات و مواجهة مايفرضه فقه النوازل من حاجات .

رئيس اللجنة